الأمم المتحدة

TD/B/66/7

Distr.: General
9 August 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والستون

جنيف، ٢٤-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والستين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

GE.19-13725(A)

1913725

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله ٣

ألف – دورة المؤتمر الخامسة عشرة ٣

باء – الجزء الرفيع المستوى ١١

ثانياً – موجز الرئيس ٥

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة ٥

باء – الجزء الرفيع المستوى ١١

جيم – الجزء العادي ١٥

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل ١٩

ألف – افتتاح الدورة ١٩

باء – انتخاب أعضاء المكتب ١٩

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ٢٠

دال – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ٢٠

هاء – جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية ٢٠

واو – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ٢٠

زاي – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية ٢٢

حاء – مسائل أخرى ٢٢

طاء – اعتماد التقرير ٢٣

المرفقات

الأول – مشروع مقرر يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه في دورتها الرابعة والسبعين ٢٤

الثاني – جدول أعمال الدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية ٢٥

الثالث – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة التجارة والتنمية ٢٧

الرابع – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ٢٨

الخامس – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية ٢٩

السادس – الحضور ٣٠

مقدمة

عُقدت الدورة السادسة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وفي أثناء الدورة، عقد المجلس ثماني جلسات عامة، هي الجلسات من ١١٨١ إلى ١١٨٨.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المُدرجة في جدول أعماله

ألف- دورة المؤتمر الخامسة عشرة

المقرر ٥٤٧ (٦٦)

ينوّه مجلس التجارة والتنمية بالعرض السخي الذي قدمته حكومة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة المنتدى العالمي للاستثمار وأسبوع التجارة الإلكترونية لآسيا في عام ٢٠٢٠، ويرحّب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة بربادوس لاستضافة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٢٠. ويرحب المجلس أيضاً بالاتفاق الذي توصل إليه البلدان بأنهما سيشتركان في ترؤس هاتين المناسبتين.

الجلسة العامة ١١٨٤
٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩

المقرر ٥٤٨ (٦٦)

يطلب مجلس التجارة والتنمية رسمياً من الأمين العام للأونكتاد إعداد تقريره عن الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

الجلسة العامة ١١٨٨
٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

١- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٨٧، بالتقرير المتعلق بالدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EDE/3/3.

٢- ولاحظ رئيس الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، عند إعداد التقرير، أن فريق الخبراء الحكومي الدولي أرجأ اتخاذ قرار بشأن

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للمجلس واعتمد اختصاصات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي واتفق على مواضيع اجتماعه الأول[1].

٣- وفيما يخص جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، شجّع رئيس المجلس المنسقين الإقليميين على التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. وقال إنه سيجري مشاورات للتأكد من إحراز تقدم، بغية تمكين المجلس من اتخاذ إجراء في دورته التنفيذية الثامنة والستين بشأن جدول الأعمال المؤقت.

دورة المؤتمر الخامسة عشرة

٤- في الجلسة العامة ١١٨٤، نوّه مجلس التجارة والتنمية بالعرضين السخيين المقدمين من حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة بربادوس ورحّب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة بربادوس لاستضافة الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

٥- وفي الجلسة العامة ١١٨٤ أيضاً، طلب المجلس أن يُعِد الأمين العام للأونكتاد تقريره إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف). ولاحظ رئيس المجلس أن الدول الأعضاء، كما جرت العادة، تتطلع إلى الاطلاع على التقرير، وتعرب عن رغبتها في أن يوضع في المتناول في أقرب وقت ممكن، لكي يتسنى للمجموعات الإقليمية بدء العمل على الورقات التي تبيّن فيها مواقفها.

٦- وفي الجلسة العامة ١١٨٨ (جلسة الاختتام)، وافق المجلس على مشروع مقرر بشأن مكان انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، بصيغته الوارد في الورقة غير الرسمية المقدمة إلى المجلس، لكي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين (انظر المرفق الأول).

٧- وفي الجلسة العامة ١١٨٨ للمجلس أيضاً، شددت إحدى المندوبات على أن منتدى الاستثمار العالمي تظاهرة تجمع أصحاب المصلحة المتعددين، وهو ليس جزءاً ولا ينبغي أن يكون جزءاً من الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وأعربت عن ارتياحها للحل الذي جرى التوصل إليه إزاء الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر في عام ٢٠٢٠، أما فيما يخص المنتدى فينبغي أن يستمر في شكله المعتاد مستقبلاً.

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

٨- في الجلسة العامة ١١٨٧، أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير رئيس الهيئة الاستشارية عن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٩- وتولى ممثل رئيس الهيئة الاستشارية تقديم التقرير.

١٠- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن تقديرهم للعمل الذي قامت به أمانة الأونكتاد في مجال بناء القدرات بعقدها دورات دراسية إقليمية قصيرة عن قضايا اقتصادية دولية، في إطار برنامج الفقرة ١٦٦، اعتبرت بأنها ممتازة. وأثنى عدة مندوبين

(١) انظر TD/B/EDE/3/3، الفصل الأول، الفرع ألف.

على الجهود التي بذلت لجمع ٢٠ مشاركاً من خمس مناطق نامية لتبادل الرؤى بين هذه المناطق والمشاركة في تدريب بشأن المتابعة في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

١١- وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم للبلدان التي استضافت دورات دراسية إقليمية مكّنت بلداناً نامية من تحسين فهمها للاتجاهات الاقتصادية واكتساب القدرة على صياغة السياسات وذلك بتعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين من أجل زيادة قوة المؤسسات. وأشادوا بمعالجة الدورات الدراسية الإقليمية مسألتي التجارة والتنمية معالجة متكاملة وأشادوا ببرامجها التعليمية التي عكست أهداف التنمية المستدامة. وشدد معظم المندوبين أيضاً على المعارف التي اكتسبها المشاركون وأثرها على القدرة على المشاركة في صياغة السياسات، ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة تقديم البرنامج في المناطق النامية وللدبلوماسيين في جنيف.

١٢- وأشار ممثل مصر إلى فائدة وأهمية الدورة الدراسية الإقليمية الأربعين، المعقودة في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ بدعم من وزارة الشؤون الخارجية في مصر. وتحدث ممثل كينيا عن الدورة الدراسية الإقليمية الحادية والأربعين لفائدة الاقتصادات الأفريقية، والمعقودة في كينيا في ٢٥ آذار/مارس وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بحضور ٢٧ مشاركاً من ٢١ بلداً. وأشار ممثل صربيا إلى استمرار اهتمام البلد باستضافة الدورات الدراسية الإقليمية لأوروبا الشرقية. فقد حضر ٢٢ مشاركاً من بلدان أوروبا الشرقية الدورة الدراسية التاسعة والثلاثين في بلغراد في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. وذكّر ممثل كولومبيا بالدورة الدراسية المزمع عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٩، بحضور ٢٦ مشاركاً من ١٢ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبوضع البلد بوصفه البلد المضيف للدورات الدراسية الإقليمية بموجب الاتفاق بشأن أماكن استضافة الدورات.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة

الجلسة العامة الافتتاحية

١٣- لاحظ الرئيس المنتهية ولايته (لبنان)، في معرض إشارته إلى الخبرة التي اكتسبها في مجلس التجارة والتنمية، أن العديدين يرون أن المرحلة الثانية من تنفيذ مافيكيانو نيروبي وإعادة تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد لم ترق إلى مستوى التطلعات وتركت العديد من التحديات دون معالجة. وأضاف قائلاً إن المجال، مع ذلك، لا يزال متسعاً لمواصلة بذل المزيد من الجهود في الوقت الملائم وبروح إيجابية. وقد أبرز استعراض منتصف المدة للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر أهمية البقاء في المسار الصحيح لتحقيق النتائج المرجوة. وفي سياق العمل المعتاد للآلية الحكومية الدولية، إذا كان بإمكان الأمانة تقديم مساهماتها في وقت أسرع، فإن المندوبين بإمكانهم أيضاً التوصل إلى توافق في الآراء بسرعة أكبر وأن يكونوا أكثر إيجابية في التعامل مع الأمانة ومع بعضهم البعض.

١٤- وقد ركّز، أثناء قيامه بمهام الرئيس، على الدبلوماسية وذلك بتعزيز روح اللياقة والمهنية. ومع اقتراب المؤتمر المقبل من المؤتمرات التي تعقد كل أربع سنوات، يأمل أن يتجنب المندوبون

الاحتكاك وسوء الفهم مما لا لزوم له وذلك بالتصرف بلباقة وواقعية. وبالرغم من أن الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لم تعالج معالجة كاملة في الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر، أعرب عن ثقته في إمكانية أن تكون الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر تاريخية، بمعالجتها القضايا البالغة الأهمية مثل الانتكاسات التي حدثت في نظام تعددية الأطراف، بما في ذلك في النظام التجاري الدولي، وتقديمها مساهمة مفيدة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، لتمكين الجميع من الرخاء.

١٥- وأشار إلى أن الخلاف الحالي بشأن الطلب من شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف أن تقيّم عمل الأونكتاد ينطوي على أوجه تشابه مثيرة للإزعاج مع الظروف التي أفضت إلى الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر. وقد لمس، أثناء مشاوراته، الصدق في النوايا الحسنة للجميع وفي الالتزام بالمشاركة في معالجة الشواغل مشاركة بناءة. لكن ثمة سوء تقدير للتاريخ ولأوجه القلق البالغ الذي يشعر به الكثيرون. لذا شجّع الجميع على البقاء منسجمين مع النظام الداخلي للمؤتمر. فالوضع يستدعي من السفراء ومن كبار الموظفين الإداريين في الأونكتاد، متحلين بنهج أكثر مراعاة للاعتبارات السياسية، أن يكونوا أكثر انخراطا في عمل الآلية الحكومية الدولية والعمل سوياً لتقديم التوجيه البناء للمفاوضين بغية إنجاح الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

١٦- وبإزاء المستقبل، اقترح التركيز على القضايا الجوهرية، على المستوى الوزاري وغيره من المستويات، لتفادي تفويت فرصة المؤتمر المقبل من المؤتمرات التي تعقد مرة كل أربع سنوات، باعتباره أحد مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى بشأن التنمية؛ وأن تحرص الأمانة والدول الأعضاء، إذ يشملهم الأونكتاد معا، على تحقيق نتائج أفضل، وهو ما يعني أن تفرغ الأمانة من إعداد ما عليها من عمل في الوقت المحدد وأن تتوصل الدول الأطراف إلى الاتفاقات المطلوبة في الوقت المحدد؛ وأن يتذكر المندوبون، بوصفهم يمثلون البشرية جمعاء، بأن عليهم بذل كل في وسعهم لتحقيق المراد.

١٧- وشجّع الرئيس الجديد للمجلس (من آيرلندا) جميع المندوبين على المشاركة بهمة في المناقشات لتوليد الأفكار والتماس المسالك التي يمكنها دفع عمل الدورة قدما وأن تلهم التحضيرات للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وسيعقد المؤتمر بعد مرور خمس سنوات فقط على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الرامية إلى إحداث التحول وأهداف التنمية المستدامة، وبعد قطع ثلث المسار على طول الطريق المؤدية إلى عام ٢٠٣٠. ومن الواضح أن تحقيق الأهداف يتطلب تسريع عجلة التقدم.

١٨- ثم إن الأونكتاد وعموم منظومة الأمم المتحدة لم يتطوراً تطوراً كاملاً بما يتماشى مع حقائق الواقع المعاصر على النحو الذي يفي بالغرض. وتمثل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر فرصة لتدارك الأمر، وذلك بالبناء على الإنجاز الذي تحقق في نيروبي، عندما انتقل أصحاب المصلحة من القرارات إلى الأفعال، ثم من الأفعال إلى النتائج مباشرة. فلكي يتحقق النجاح، لا بد أن ينصب التركيز على بناء توافق حقيقي في الآراء بشأن قضايا التجارة والتنمية الرئيسية، لا سيما الشائكة منها، للتوصل إلى نتائج ملموسة في نهاية المطاف. لقد تغيّر العالم، حيث بات لدينا خطة عالمية للتنمية تفرض التزامات على جميع الدول وتقر بأن البشرية جمعاء يجب أن تستفيد من أهداف التنمية المستدامة. ويستلزم ذلك الوفاء بتلك المسؤوليات وذلك ببناء الجسور

والتعامل مع بعضنا البعض بشعور جديد من الانتماء إلى الجماعة. فخطة عام ٢٠٣٠ خطة لجميع الناس وللكوكب الذي يشتركون فيه، مثلما أقر بذلك جيل الشباب إقرار واضحاً.

١٩- وعليه، يود رئيس المجلس، معتمداً في ذلك على دعم المندوبين، أن يشدد على بناء الثقة على مستوى جميع المجموعات والفئات، جاعلا نقطة انطلاقه الافتراض بأن الجميع ملتزمون بالأونكتاد وبمهمته ويتصرفون بحسن نية. وناشد المجلس التصرف بما يلزم من الكياسة والمهنية للتقليل ما أمكن من احتمال وقوع حالات لا لزوم لها وغير مقصودة من سوء الفهم أو سوء التفاهم. وقال إنه ينوي، بصفته رئيساً للمجلس، التشجيع على إحلال روح من المشاركة المدروسة والبناءة في جو من الهدوء والتبصّر، بغية بلورة توافق جاد في الآراء بشأن قضايا رئيسية. ولتحقيق هذه الغاية، يود أن يلتقي بانتظام مع الأعضاء للإبقاء على الحوار وتبادل الأفكار بشأن عمل المجلس المعتاد والتحضيرات للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، بدءاً باجتماعات الإفطار التقليدية بين الرئيس وشتى المجموعات، إلى عقد اجتماعات صغيرة لتداول الأفكار.

٢٠- وينبغي أن ينصب التركيز في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر على الجوهر. وينبغي أن يبدأ الحوار بشأن معرفة مدى إمكانية إيجاد اتفاقات محددة بخصوص تنشيط الآلية الحكومية الدولية، لتفادي الاتفاق على وثيقة ختامية فنية للغاية دون أن يعني ذلك عودة الآلية الحكومية الدولية إلى عملها. ويحتاج الأمر إلى تعاون أوثق مع نيويورك ومنظمة الأمم المتحدة بصفة أعم للتأكد من أن النتائج التي ستسفر عنها الجهود ستتسرب إلى المجتمع الإنمائي برمته، محفّزاً بذلك العمل حيثما لزم الأمر.

٢١- وفي الختام، تستند الدبلوماسية ونظام تعددية الأطراف إلى مبادئ متينة وراسخة، تسنُدُها تلك الخصوصيات التي تحدد مجتمع بعينه. ويحتاج المندوبون إلى الخيال لتفكيك نماذج بالية مستحكمة ولضبط حلول واقعية لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من رخاء للجميع؛ ويحتاجون إلى الجرأة لاتخاذ قرارات صعبة وتقديم تنازلات والثقة في بعضهم البعض؛ وإلى الالتزام بالتحلي بالإرادة السياسية لترجمة القرارات إلى أفعال، والأفعال إلى نتائج. وهذا هو غرض نظام تعددية الأطراف، والذي يمكن للمندوبين التحرك على أساسه بالتذكّر أن نظام تعددية الأطراف لا يتعلق في جوهره بعملية، بل إن عملياته ابتكرت بهدف تحقيق نتائج، وبإقرار حقيقة أن الواحد منهم لا يستغني عن الآخر ويتحمل التزامات تجاه الآخر.

٢٢- وفي بيانه الافتتاحي، أعرب الأمين العام للأونكتاد عن تقديره للرئيس السابق للمجلس على تفانيه، ولا سيما في العمل على تحقيق توافق في الآراء لا يستثني القضايا الحساسة. وفي معرض ترحيبه بالرئيس الجديد للمجلس، أعرب عن التزام الأمانة بالعمل معه خلال هذا العام القادم الصعب. وفي إطار التحضير للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، سيتطلب الأمر من الرئيس والدول الأعضاء بذل جهد كبير لبناء التوافق والتحلي بحسن النية في عملهم من أجل تيسير عمل فريق الشخصيات البارزة والمشاورات على إفطار بين الرئيس والمجموعات الإقليمية، ودعم إعداد ورقات مواقف المجموعات الإقليمية ومشروع الوثيقة الختامية، التي ستكون في شكل تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى المؤتمر.

٢٣- ولاحظ الأمين العام للأونكتاد أن التركيز الرئيسي للدورة سينصب على مسألة عدم المساواة بوصفها عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو موضوع ملائم يأتي قبل بضعة أسابيع من انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي

سيتناول مسألتي الشمول وعدم المساواة، وبعد أسبوعين فقط من المنتدى الاقتصادي الدولي المعقود في سانت بيترسبورغ، حيث برزت مسألة عدم المساواة موضوعاً من مواضيع المنتدى. وعليه، سيركز الجزء الرفيع المستوى على أربعة منظورات بشأن عدم المساواة هي: وسائل التنفيذ لتقليص عدم المساواة، والروابط بين التجارة وعدم المساواة، واتساع الفجوة الرقمية التي تواجه البلدان النامية، والكيفية التي يمكن بها الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمعالجة الاختلالات المتزايدة فيما بين البلدان النامية.

٢٤- وفي الوقت الحالي، نرى العالم أكثر تراجعاً إلى الوراء على صعيد قضايا التجارة والتنمية وعلى صعيد الوعد بتحقيق الشمولية مما كان عليه عند إطلاق الوعود الثلاثة في عام ٢٠١٥. ومن بين التحديات المطروحة الشعور بتصاعد التوترات الدولية في مجالي التجارة والتكنولوجيا؛ والانخفاض المطرد في النمو من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، مقترناً بالانعكاسات الوخيمة المترتبة على الاقتصادات الضعيفة والناشئة من حيث اختصار وتغيير مسار شبكات الإنتاج وسلاسل القيمة العالمية؛ وتزايد المخاوف من أعباء الديون الخارجية في البلدان النامية. وأشار إلى أن الأونكتاد سيسعى إلى معالجة هذه التحديات معاً.

٢٥- وأضاف أن ثمة أخباراً سارة فيما يخص نظام تعددية الأطراف. فعمل الأونكتاد بشأن تعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب يشهد زخماً متزايداً، علاوة على اتخاذ خطوات محددة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالعمل سوياً مع الاتحاد الأفريقي. وفي إطار الدفع بالتحول الرقمي قدماً، جرت أسابيع التجارة الإلكترونية في نيروبي في عام ٢٠١٨ وفي جنيف في عام ٢٠١٩، واستقطب عمل الأونكتاد بشأن مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع والبرنامج التدريبي لأصحاب المشاريع في المجال الشبكي من آسيا وأفريقيا اهتماماً متزايداً. وقد استُكملت أيضاً تقييمات مدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية في ١٣ بلداً، ويجري إنجاز ١٣ دراسة، وتبدي العديد من البلدان، منها بلدان من غير البلدان الأقل نمواً، اهتماماً بالبرنامج.

٢٦- وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، جرى أيضاً اعتماد سبل عمل جديدة، في النطاق الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة وضمن أمانة الأونكتاد، بما في ذلك بإزاء قضايا استراتيجية وإدارية ومحاسبية جديدة على نطاق المنظومة ككل ودور الوكالات غير المقيمة، وهو أمر يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للأونكتاد في التعامل مع الآخرين. وتعاون الأونكتاد عن كثب مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وشبكة الأمم المتحدة للاقتصاديين والفريق العامل المعني بمجموعة العشرين في إطار الأمم المتحدة.

٢٧- وعلى صعيد التعاون التقني، ثمة جوانب إيجابية منها الأهمية المتزايدة لمسألة تمويل البلدان النامية موارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية. ففي الوقت الحاضر، تأتي نسبة ٥٠ في المائة من هذه الموارد من بلدان نامية وبلدان ناشئة. وثمة اهتمام متزايد ببعض منتجات الأونكتاد، مثل البرنامج المشتركة لأنغولا المموَّل من الاتحاد الأوروبي، الذي تسعى العديد من البلدان من مختلف أنحاء العالم إلى استنساخ نموذج مماثل من الاتفاق الشامل. وتلقَّى الأونكتاد في الآونة الأخيرة أيضاً مبلغ ٥,٣ مليون دولار من حكومتي أستراليا ونيوزيلندا لتوسيع برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية بحيث يشمل توفالو وتونغا وجزر كوك وكيريباس وناورو ونوي، ليكون بذلك عدد البلدان المشمولة بالبرنامج هو ١٠٣ بلدان.

٢٨- واستمر التعاون بين الشُعب ضمن الأونكتاد، بالعمل على الإحصائيات، ومسألة تمويل التنمية، والمسألة الجنسانية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكان ذلك مفيداً للتعلّم ولإخراج منتوج واضح لبقية العالم. وقد أضاف التعاون بين الشُعب قيمة ذات دلالة في مساهمة الأونكتاد وقيادته في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو مؤتمر خطة عمل بوينس آيرس+٤٠، المعقود في بوينس أيرس، ولا يزال العمل الذي أُسند إلى الأونكتاد لإنجازه بعد المؤتمر جاريا.

٢٩- وعندما يكون الأونكتاد مجهزاً تجهيزاً جيداً، فمن شأن ذلك أن يمكّنه من التعامل مع البيئة التجارية والإنمائية المتغيرة بوتيرة سريعة. ويحتاج الأمر إلى مزيد من التعاون مع الدول الأعضاء، حيث قيّم الأونكتاد الفرص الضائعة وعوّض عن تراجع الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وكذلك إلى مزيد من الدعم للمبادرات، لا سيما فيما يخص الموارد من خارج الميزانية، في الوقت الذي تشهد فيه الميزانية العادية للأمم المتحدة انخفاضاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، تقلّصت الميزانية العادية للأونكتاد للعام ٢٠٢٠ بمبلغ ٠٠٠ ٦٣٣ دولار، وهو ما يمثل خسارة خمسة مناصب عمل دائمة. ويعيق ذلك إحراز نمو في مجالات جديدة ذات الاهتمام بالنسبة للدول الأعضاء، ثم إنه يؤخر التنفيذ، كأن يؤخر تنفيذ قرار نيروبي بشأن تعزيز العمل مع الشعب الفلسطيني، على سبيل المثال. وبذلك، فإن تعاون الدول الأعضاء، لا سيما دعمها للأنشطة التي تقوم بموارد من خارج الميزانية، ينبغي أن يستمر وينمو في مجالات اعتُبرت مهمة لتعزيز النشاط.

٣٠- وفي الوقت الحاضر، تلقى أكثر من ٧٠ في المائة من موظفي الأونكتاد تدريباً في الإدارة القائمة على النتائج، وهو ما من شأنه أن يسهل تنفيذ الالتزامات المقطوعة. وفيما يخص تقريري المراجعة الأخيرين الصادرين عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن الأمين العام ملتزم بتنفيذ التوصيات المقدمة فيهما، باعتبار أن التقييمات أداة لتعزيز الأداء وتقديم النتائج.

٣١- وأكّد مجدداً استعداد الأمانة العمل مع الدول الأعضاء في سياق التحضير للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر وإنجاز الوعد المقطوع في نيروبي قدر الإمكان.

المناقشة العامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٢- جرت المناقشة العامة يوم ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩. والمتحدثون الذين أدلوا ببيانات هم: ممثل إكوادور، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل باكستان، باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل بنما، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل توغو، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل كندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جيسكنز)؛ وممثل عُمان، باسم المجموعة العربية؛ وممثل العراق؛ وممثل كوبا؛ وممثل زامبيا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وممثل الصين؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل بيرو؛ وممثل الهند؛ وممثل نيبال؛ وممثل كينيا؛ وممثل أوغندا؛ وممثل جامايكا؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل جمهورية كوريا؛ وممثل جورجيا؛ وممثل

البرازيل؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل الأردن؛ وممثل الفلبين؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل إثيوبيا؛ وممثل المغرب.

٣٣- واعتبر معظم الوفود أن التعاون المتعدد الأطراف يكتسي أهمية حاسمة للحد من أوجه عدم المساواة. وأعربت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية عن تأييدها لنظام تعددية الأطراف وعن قلقها من ازدياد عدد التدابير الأحادية وذات النزعة الحمائية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي. وناشدت الأونكتاد دعم البلدان في سبيل اعتماد السياسات التجارية الرامية إلى إحراز تقدم في التحول الاقتصادي، في الوقت الذي أصبحت فيه التكنولوجيا الرقمية والتشغيل الآلي تشكلان تحدياً اقتصادياً حاسماً في القرن الحادي والعشرين.

٣٤- وأبرز ممثل مجموعة إقليمية أخرى ما للثورة الرقمية من سلطة في تغيير حياة الملايين من الناس، وفي الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها. وينبغي للأونكتاد أن تحسّن من إدارته الداخلية ومن الشفافية والمساءلة من أجل ضمان أقصى قدر من الكفاءة. وينبغي للأونكتاد تنشيط دوره داخل منظومة الأمم المتحدة، بوصفه جهة التنسيق لإدماج التنمية المستدامة في النظام التجاري الدولي.

٣٥- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أهمية الإدارة المالية العامة في الحد من عدم المساواة. ويمثل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة تحدياً أساسياً ويمكن توخي إعمال بعض الحلول في تعزيز نظام تعددية الأطراف وإقامة سبل تبادل بناءة لتدفق البيانات.

٣٦- وقال ممثل مجموعة إقليمية أخرى إن الفجوة التكنولوجية قد تؤدي إلى توسيع مظاهر عدم المساواة. وطلبت المجموعة الإقليمية أيضاً أن تعمل الأمانة على القضاء على الاختلالات الجغرافية والجنسانية في التوظيف في الأونكتاد.

٣٧- وقالت إحدى المجموعات الإقليمية إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مثال على التعاون البنّاء بين الدول على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. لكن الاتفاقات الإقليمية وغيرها من الاتفاقات فيما بين بلدان الجنوب لن تكون ناجعة إلا إذا نُفذت تنفيذاً كاملاً. ويحتاج الأمر إلى وجود بيانات ذات نوعية جيدة وتوصيات في مجال السياسات العامة، ويتعين على الأونكتاد الاضطلاع بدور مركزي في هذا الشأن.

٣٨- وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن الأولوية ينبغي أن تمنح لإطلاق مناقشات متوازنة وموضوعية بشأن أوجه عدم المساواة داخل المجلس والأونكتاد. وطلبت المجموعة الإقليمية من الأونكتاد التركيز على كيفية التغلب على التحديات الإدارية وتحسين الاتصالات المنتظمة مع الدول الأعضاء.

٣٩- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن القلق من أن الانخفاض في ميزانية الأونكتاد سيعوق التقدم في سبيل تحقيق أهداف مافيكيانو نيروبي التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، بما في ذلك دعم دولة فلسطين.

٤٠- وحثت بعض الوفود المجتمع الدولي على وقف العقوبات الأحادية، التي زادت أوجه عدم المساواة في تلك البلدان إلى حد كبير. وأكد مندوب آخر أن التعاون الدولي ينبغي أن يستند إلى حقوق الدول ذات السيادة.

٤١- وتحدث العديد من المندوبين عن قضية تغير المناخ بوصفها مصدراً للاختلالات. ودعت عدة وفود أخرى إلى المزيد من مشاريع المساعدة التقنية لتحسين جاهزية البلدان للثورة الرقمية. وأثارت عدة وفود مسألتي تبادل الملكية الفكرية بإنصاف ولوائح حماية المستهلك، في حين ركّزت بعض الوفود الأخرى على مسألة التهرب الضريبي في إحداث الاختلالات، ودعت إلى إنشاء أول منتدى عالمي يعنى بالمسائل الضريبية.

باء- الجزء الرفيع المستوى

٤٢- عُقد الجزء الرفيع المستوى من الدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

١- وسائل تحقيق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة
(البند ٢(أ) من جدول الأعمال)

٤٣- لدى افتتاح المناقشة، أبرز رئيس المجلس وبعض المحاورين والعديد من الوفود أهمية معالجة مسألة عدم المساواة على الصعيد العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتبرت مسألة عدم المساواة عموما على أنها موضوع جدير بالبحث. وقال أحد المحاورين وأحد المندوبين إن عدم المساواة ليست مجرد مسألة هيكلية، مع ما لها من ارتباطات بمسائل الفقر وتغير المناخ والأنظمة الضريبية، بل تشكل مصدر قلق متعدد الجوانب أيضاً بما يتجاوز نطاق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

٤٤- وعزى أحد المحاورين وبعض المندوبين عدم المساواة إلى العولمة وإلى التفاوتات التكنولوجية فيما بين البلدان، بينما ذكر مندوب آخر أن الانتكاسات التي مني بها نظام تعددية الأطراف في المناخ السياسي العالمي الحالي أدت إلى فرض عقوبات على الدول الأعضاء، الأمر الذي زاد من حدة التفاوتات فيما بين البلدان.

٤٥- وأشار عدة محاورين ووفود إلى الدعوات لإصلاح الهيكل التجاري والضريبي الدولي فيما يتصل بمعالجة مشكلتي عدم المساواة والفقر. وتحدث أحد المحاورين عن ضرورة إعادة النظر في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وما يقترن به من حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. وذكر محاور آخر أن الحوافز الضريبية للاستثمار الأجنبي أخفقت في تحقيق النمو.

٤٦- وفي معرض الإشارة إلى أن البيانات أظهرت أن التفاوت بين البلدان قد زاد، في حين ازداد التفاوت داخل البلدان سوءاً، اقترحت بعض الوفود أن إعمال الحكم الرشيد وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع كفالة المعاملة المنصفة للشركات المحلية وزيادة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية يمكن أن يؤدي على الحد من التفاوت داخل البلدان.

٤٧- وقال أحد المندوبين إن أهمية تعبئة الموارد المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر مسلّم به. بيد أنه ينبغي أن تكون الدول ذات السيادة قادرة على الإعراب عن شواغلها بإزاء ممارسة سيادتها على التدفقات الدولية. وفي هذا السياق، أشار أحد الوفود إلى أن التركيز على تعبئة الموارد المحلية دون الالتفات إلى التدفقات الدولية وإلى النظام الضريبي الذي يحكمها يؤدي إلى نتائج عكسية. وقالت عدة وفود إن التدفقات المالية غير المشروعة تقوّض الإنفاق

الاجتماعي والإنفاق على الهياكل الأساسية في البلدان النامية إلى حد كبير؛ ولاحظت بعض الوفود، في هذا السياق، أن على الأونكتاد أن يركز في عمله على مسألتي استرداد الأصول والإصلاح الضريبي. على أن بعض الوفود ذكرت أن التدفقات المالية غير المشروعة لا علاقة لها بالهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة ولا بالولاية الأساسية للأونكتاد.

٤٨- وقالت عدة وفود وأحد المحاورين إن ثمة دعمٌ للإصلاح الضريبي الدولي ولإدماج البلدان النامية في عملية صنع القرار. وقال بعض المشاركين إن الأونكتاد محفل مثالي لمناقشة الحقوق الضريبية بالنظر إلى ولايتها بشأن التجارة والاستثمار.

٢- السياسات التجارية وأثرها على أوجه انعدام المساواة
(البند ٢(ب) من جدول الأعمال)

٤٩- ذكر المحاورون، أثناء المناقشة، أن الإصلاحات التجارية، بوصفها جزءاً من العولمة، قد أسهمت في انخفاض التفاوت في الدخل بين البلدان، في حين أن التفاوت داخل البلد الواحد أخذ، منذ التسعينات، في الاتساع في بعض المناطق من العالم. وناقشوا التفاعل بين العوامل، كالتجارة والتكنولوجيا والتمويل، التي أدت إلى تغيرات في توزيع الدخل. فبينما أدى النمو السريع في بعض الاقتصادات الناشئة إلى تحسين مستويات الدخل لدى الشريحة الأفقر من سكان العالم التي تمثل ٥٠ في المائة، واجهت الطبقة الوسطى في البلدان المتقدمة ركوداً أو انخفاضاً في إيراداتها، وزاد رخاء الشريحة الأغنى من السكان التي تمثل ١٠ في المائة، ولا سيما شريحة الـ ١ في المائة الأكثر غنىً، الأمر الذي أدى على اختلال توزيع الدخل على المستوى العالمي. وكانت الزيادة في التفاوت داخل البلد الواحد عاملاً مهّد الطريق للانتكاسة الحالية للتجارة الدولية ولنظام تعددية الأطراف، على النحو الذي يتجلى في أمور مثل قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمغادرة الاتحاد الأوروبي والتوترات التجارية والانحراف عن النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٠- وقال أحد المحاورين إن بلدان أوروبا الغربية واجهت تزايد أوجه عدم المساواة بسياسات ضريبية واستثمارية. فاتفاقات التجارة الحرة أدت بصورة متلازمة إلى إيجاد منطقة هائلة معفاة من الضرائب، حيث أسرفت الشركات المتعددة الجنسيات في إنقاص ضرائبها. وبناء على ذلك، ينبغي أن تشمل الاتفاقات التجارية الجوانب المالية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك التبادل الفعال للمعلومات المالية للأفراد والشركات بين الأطراف، ووضع حد أدنى لمعدل الضريبة على الشركات أو على الدخل أو على الثروة لتجنب الإغراق.

٥١- وشدد أحد الوفود على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن المسائل التجارية ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب. وأكد وفد آخر على أن الانخفاض في التفاوت بدأ يفقد زخمه، وبات من الصعب أكثر فأكثر بالنسبة للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية سد الفجوة القائمة بينها وبين الشركات المتعددة الجنسيات من بلدان الشمال. وشجع الوفد الأونكتاد على مواصلة تطوير بوابات تجارية على شبكة الإنترنت من أجل تقديم معلومات لتلك المؤسسات في بلدان الجنوب. وسلط وفد آخر الضوء على التجارة باعتبارها أداةً لإحداث القيمة المضافة وفرص العمل في البلدان النامية. وينبغي أن تركز السياسات التجارية على كيفية إحداث القيمة المضافة عن طريق تعزيز استخدام

التكنولوجيا، وبلوغ المستويات العليا في سلسلة القيمة، وامتلاك قوة عاملة ذات مهارات عالية. وبتحقيق ذلك، يصبح بإمكان أي اقتصاد إيجاد روابط أمامية وخلفية. وأقر وفد آخر بأن التجارة عامل محفز للنمو الاقتصادي والتنمية. بيد أنه يتعين تلبية بعض الشروط المسبقة، وفي مقدمتها تخفيف البيروقراطية وتعزيز الفرص التعليمية.

٥٢- وأوضح العديد من المندوبين والمحاورين أنه لكي يتسنى الحد من عدم المساواة ينبغي أولاً حل أزمة النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي سبيل ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بدور قيادي في إصلاح منظمة التجارة العالمية، وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتشجيع البلدان على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتنتج عدم المساواة أيضاً عن العقوبات الاقتصادية الأحادية، وهي غير مشروعة وتنتهك القواعد الدولية. وبدلاً من ذلك، فما نحتاج إليه هو تعزيز التعاون الدولي، وألا تستخدم التجارة لأغراض سياسة القوة. وشدد أحد المحاورين أيضاً على نهج إزاء السياسة التجارية بحيث تكون داعمة للإنصاف ولإدماج الفئات المهمشة من النظام التجاري الدولي، ولا سيما البلدان الأضعف من الناحية الاقتصادية والمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعمال، بمن فيهم النساء والشباب. ومن شأن تعزيز تدابير تيسير التجارة، والوصول إلى المنصات الرقمية، واتخاذ تدابير قوية مانعة للمنافسة أن يعزز مشاركة تلك المؤسسات في التجارة العالمية.

٣- التنمية الرقمية: الفرص والتحديات

(البند ٢(ج) من جدول الأعمال)

٥٣- أقر ممثلو عدة مجموعات إقليمية وعدة وفود بالانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية وما تنطوي عليه من آثار اقتصادية واجتماعية ممكنة الوقوع، معترفين بأن التكنولوجيا الرقمية جلبت فرصاً وتحديات. وبعض تلك الفرص تتمثل في إحداث نمو اقتصادي وتراجع مستوى الفقر، واستحداث فرص عمل، وزيادة الإنتاجية، وإتاحة فرص تجارية وتنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وللفئات المحرومة، بمن فيهم النساء والشباب. ووجهت عدة مجموعات إقليمية وعدة وفود الانتباه إلى أوجه قلق أخرى، مثل الفجوة الرقمية وتزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وملكية البيانات، وتحديد المواقع والحماية، ومراقبة السوق من قبل حفنة من المنتديات العالمية، والخصوصية وأمن الفضاء الإلكتروني، والإيرادات الجمركية، وفقدان فرص العمل.

٥٤- وناقشت بعض المجموعات الإقليمية والوفود مجالات رئيسية من السياسة العامة، مثل جعل الوصول إلى شبكة الإنترنت ميسوراً، والنهوض بالمحتوى المحلي، والتعليم وتنمية المهارات، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتشجيع على إتاحة الفرص للنساء والشباب. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة إيجاد إطار تنظيمي شفاف، لا سيما فيما يتعلق بملكية البيانات والمنافسة والتجارة والضرائب والخصوصية وحماية المستهلك. وذكرت عدة وفود أن من المطلوب، بالنظر إلى مختلف مجالات السياسة العامة والجهات صاحبة المصلحة المشاركة، استحداث عملية شاملة ومنسقة تنسيقاً جيداً تفضي إلى وضع استراتيجية رقمية وطنية تتضمن التزاماً سياسياً على مستوىً عالٍ. وشدد بعض المندوبين على أهمية التعاون الدولي والعمل المتعدد الأطراف لدعم التوزيع العادل للمنافع التي تنشأ عن الاقتصاد الرقمي.

٥٥- وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لعمل الأونكتاد بشأن التنمية الرقمية، والمتمثل في إقامة أسبوع التجارة الإلكترونية، وإجراء تقييمات سريعة لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية، وإطلاق مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع ومبادرة التجارة الإلكترونية للنساء، وإنشاء الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية، وعمليات استعراض سياسات الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق بولاية مافيكيانو نيروبي، شجعت إحدى المجموعات الإقليمية وعدة وفود الأمانة على توسيع نطاق العمل بشأن البحوث وتحليل السياسات والمساعدة التقنية وبناء توافق الآراء الدولي. وطلبت بعض الوفود أيضاً تخصيص جلسة إحاطة عن عدد وحالة الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة. وشددت الأمانة، في معرض إقرارها باحتياجات الدول الأعضاء، على أهمية توفير دعم مالي إضافي لكي تتمكن من توسيع أنشطتها والوفاء بولايتها.

٤- التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والتحول الهيكلي

(البند ٢(ب) من جدول الأعمال)

٥٦- في المناقشة التي تناولت الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم التحول الهيكلي وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قال ميسّر المناقشة وأحد المحاورين وبعض الوفود إن مؤتمر خطة عمل بوينس آيرس +٤٠، المعقود في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٩، معلمٌ هام حيث قُطعت التزامات واضحة بشأن أفضل السبل لدفع التعاون فيما بين بلدان الجنوب قُدماً. وأشار بعض المحاورين وعدة وفود إلى أن الفترة من مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الأول المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في عام ١٩٧٨ إلى مؤتمر خطة عمل بوينس آيرس +٤٠ شهدت تحقيق تقدم هائل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في مجال التجارة فيما بين بلدان الجنوب (إذ بلغت نسبة النمو السنوي ١٣ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٦)، رغم أن الكثير من هذا التعاون كان في منطقة شرق آسيا، وهو مرتبط بسلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وشملت المجالات الأخرى التي تحقق فيها تقدم كبير تدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والتبادل المكثف للأفكار والتجارب بين البلدان الشريكة. وأكد العديد من الوفود وأحد المحاورين أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يقوم على أساس راسخ من المبادئ الأساسية المتمثلة في التضامن والاحترام المتبادل وعدم التدخل، وأنه ينبغي أن يظل كذلك في المستقبل. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يُنظر إليه على أنه مكمّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وليس بديلاً عنه.

٥٧- وأشار محاورون إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ورغم التقدم الجدير بالملاحظة الذي تحقق فيه، سيواجه تحديات كبيرة في قادم الأيام، ومن ذلك التحديات المتمثلة في ضرورة معالجة تزايد عدم المساواة، والفجوة الرقمية، وتغير المناخ، والحاجة إلى المزيد من تبادل المعارف والتكنولوجيا لكي تتمكن بلدان الجنوب من تحقيق التحول الهيكلي. وشدد أحد المحاورين وأحد الوفود أيضاً على الفجوة المالية الحالية على صعيد الاستثمارات اللازمة لدعم أهداف التنمية المستدامة. وأشاروا إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به تدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في المساعدة على سد هذه الفجوة. وشدد وفد آخر على أن إحراز مزيد من التقدم، ولا سيما

من خلال سلاسل القيمة، يمكن أن يساعد على معالجة هذه المسائل وتمكين المرأة وإيجاد فرص عمل واحترام حقوق الإنسان.

٥٨- وأشارت محاورة من المحاورين إلى أن المبادرات التي أطلقت في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب متفاوتة على مستوى التجمعات الإقليمية وفي فرادى البلدان التي أطلقت فيها. وسلطت الضوء على خبرة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، مركّزةً على ما للاتحاد من إمكانية إتاحة فرص إنمائية في مجالات مثل الصناعة والهياكل الأساسية واللوجستيات، مع ما في ذلك من توقع ارتفاع مستويات المعيشة. بيد أن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك انخفاض حصة التجارة المتبادلة في التجارة الإجمالية، ببلوغها مستوى ١٣,٥ في المائة، ونقص الاستثمارات الأجنبية، وهيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية، وانخفاض حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، والتقلبات في الاقتصاد الكلي. وتشمل خطة الطريق المرسومة للمستقبل إنشاء سوق واحدة، وإيجاد لوائح مشتركة بين البلدان، وإزالة الحواجز الداخلية داخل الاتحاد. ولاحظ أحد المندوبين أن تعزيز الشراكات والاتصال بالشبكات والإدماج الرقمي بات متحققاً في سياق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعلى الصعيد القُطري، لاحظ محاور آخر أن المغرب بات الآن يملك مصارف حاضرة بقوة في العديد من البلدان الأفريقية، وباتت استثماراتها كبيرة في أفريقيا، وبذلك أصبحت، في عام ٢٠١٦، ثالث أكبر مستثمر لرؤوس الأموال في المنطقة. على أن نوعية الاستثمارات، وليس كميتها فقط، مهمة في تحقيق أقصى قدر من النتائج على صعيد التنمية. وذكر مندوب آخر أن البرازيل ساعدت في معالجة مسألة التفاوت عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات الصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية.

٥٩- وشدد بعض المحاورين والعديد من الوفود على الدور الذي قام به الأونكتاد ويمكنه مواصلة القيام به في دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشملت هذه المبادرات دعم تبادل الخبرات بين مختلف مجموعات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والعمل على وضع مدونة لقواعد السلوك خاصة بنقل التكنولوجيا، ودعم آليات التمويل الجديدة لحفز ممرات ومراكز سلاسل القيمة، والمساعدة على تعزيز مبادرة الحزام والطريق. وشددوا على ضرورة مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم خطة عمل الأونكتاد الرقمية ذات العشر نقاط لتعزيز التطوير الرقمي في البلدان النامية.

جيم- الجزء العادي

٦٠- عُقد الجزء العادي للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية يومي ٢٦ و٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

١- التقرير السنوي للأمين العام
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦١- لاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن النهج الجديد المتبع في التقرير يفتقر إلى العمق الفني في بعض المجالات. ودعا إلى الحد من الفوارق الجغرافية والجنسانية في التوظيف في الأمانة. وأعرب عن القلق أيضاً إزاء افتقار عمل الأونكتاد إلى البروز على الصعيد السياسي. ومن ذلك على وجه التحديد أن الأونكتاد لم يذكر في الوثيقة الختامية لمؤتمر خطة عمل

بوينس آيرس +٤٠، ولم يُشرَك في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أكثر المرات، بوصفه شريكاً هاماً. ولتحسين هذا البروز السياسي، يتعين إدماج مكتب الأونكتاد في نيويورك في منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل.

٦٢- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن شكرها للأمانة لإدراجها لمحة عن الميزانية في التقرير السنوي، لكنها تأسفت لإدماج البند في البيان الافتتاحي، لأنه كان من شأنه أن يساعد على مناقشة التقرير السنوي على نحو أكثر تنظيما. وينبغي للأونكتاد أن يتابع عن كثب إصلاح الأمم المتحدة، والتكيف باستمرار، ووضع الاستراتيجيات التي تحدد دوره في القرن الحادي والعشرين. ولابد أن تكون الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر تظاهرة رئيسية كفيلة بأن تساعد على توضيح رؤية الأونكتاد وأهدافه وعلى التصدي لمشكلتي المساءلة الداخلية والحوكمة.

٦٣- وأعرب أحد المندوبين عن تأييده لطلب تحسين التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين داخل الأمانة وشدد على أهمية تحري النوعية في البحوث والتحليلات، ولا سيما في وثائق مثل *تقرير الاستثمار العالمي*، الذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للعديد من الدول النامية.

٦٤- ورداً على مداخلات المتحدثين، قال الأمين العام للأونكتاد بشأن المساءلة الداخلية، إن الأونكتاد يخضع بانتظام لعمليات خارجية وداخلية لمراجعة الحسابات والاستعراض والتقييم يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التقييم والرصد. وأضاف قائلاً إنه عيّن فرقة عمل خاصة معنية بتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأكد أيضاً تفانيه في سبيل إعمال معايير صارمة في مجال الشفافية؛ مشيراً إلى سهولة الاطلاع على مصاريف وإيرادات الأونكتاد على شبكة الإنترنت.

٦٥- وأقر الأمين العام بمشكلة الاختلال الجنساني والجغرافي في توظيف الموظفين، لكنه أشار إلى أن حل هذه المسألة ليس سهلاً، ولا سيما في أوقات التخفيضات المتفق عليها في الميزانية. وقد ألزمت ولاية مافيكيانو نيروبي الأونكتاد بدعم الشعب الفلسطيني دعماً كاملاً، وحذّر من أن تقديم الدعم الكامل بات صعباً أكثر فأكثر بسب القيود على الموارد والميزانيات.

٦٦- وفيما يتعلق بالبروز السياسي للأونكتاد، أوضح أن عدم ذكر الأونكتاد في الوثيقة الختامية لمؤتمر خطة عمل بوينس آيرس +٤٠ يعزى إلى وجود اتفاق مسبق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة بأن يكون ظهورها في الوثيقة مشتركاً تحت اسم الأمم المتحدة.

٢- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٧- قدّم رئيس الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التقرير إلى المجلس.

٦٨- ورحب ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من الوفود بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي وبالعمل الذي قامت به أمانة الأونكتاد في تنظيم الدورة. وثمة اتفاق واسع بشأن أهمية قيمة ودور البيانات في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والانعكاسات على التجارة والتنمية، والحاجة إلى مواصلة العمل بشأن هذه المواضيع.

٦٩- ورغم إعراب العديد من المندوبين عن الأسف لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المتعلقة بالسياسات، فقد حصل توافق واسع في الآراء بين المندوبين بأن ذلك يعكس الطابع المعقد والحساس من الناحية السياسية للقضايا التي جرى تناولها. واتفقت الوفود بوجه عام على أن الاجتماع أتاح إمكانية الإثراء من خلال المساهمة في زيادة فهم المسائل المتصلة بالبيانات والمواقف والآراء المختلفة. وبينما اقترحت عدة وفود بحث إمكانية إعادة النظر في مطلب التوصل إلى توصيات سياساتية متفق عليها، شدّد العديد من الوفود الأخرى ورئيس الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على ضرورة عدم ربط الصعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء بأساليب عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي، وإنما بطبيعة المسائل التي نوقشت. وشدد أحد المندوبين على أهمية تمديد ولاية فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى ما بعد دورة المؤتمر الخامسة عشرة للمؤتمر، لكونه المناسبة الوحيدة في الأمم المتحدة لمناقشة التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من منظور إنمائي.

٣- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٠- لاحظ ممثلو عدة مجموعات إقليمية مع القلق أنه، رغم إحراز بعض التقدم، من غير المرجح أن تتمكن معظم البلدان الأقل نمواً من تحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، لا سيما في ضوء استمرار التوترات الدولية وتباطؤ الاقتصاد العالمي. وفي معرض إعادة التأكيد على الدور المحوري لتنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، أكدوا مجدداً ضرورة منح قدر كافٍ من الأولوية لدعم أقل البلدان نمواً، بما يتفق مع برنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشددت عدة مجموعات إقليمية على استمرار الاعتماد على السلع الأساسية، وتفاقم مَواطِن الضعف الناجمة عن المديونية، والصعوبات الهائلة في حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة في هذه البلدان.

٧١- وأثنت وفود عديدة على عمل الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً، لا سيما من خلال إجراء البحوث وتحليل السياسات، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية. وخصوا بالذكر على وجه التحديد العمل القائم على البيانات ذات الحجية الذي تتسم به التقارير السنوية عن أقل البلدان نمواً، والعمل بشأن الديون، وتيسير التجارة، وتقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية. ودعت عدة وفود المانحين إلى زيادة مساندتهم المالية لعمل الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً، لا سيما من خلال التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، بالنظر إلى استمرار وزيادة الطلب على المساعدة. وتحدثت بعض الوفود عن مساهمة الأونكتاد الرئيسية في تعزيز المساهمة في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المقبل المعني بأقل البلدان نمواً والمشاركة فيه. وقدمت بعض الوفود أمثلة قُطرية على أهمية عمل الأونكتاد بشأن مسائل متعلقة بالارتقاء من فئة أقل البلدان نمواً.

٧٢- وبعد الإقرار بمساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وفي العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، دعا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين مكتب الأونكتاد في نيويورك إلى أن يكون سباقاً في جعل عمل الأونكتاد يشغل الموقع المناسب داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي تحسين بروزه على الصعيد السياسي. ودعا بعض

المندوبين أيضاً إلى استئناف الجهود للاستفادة من أوجه التآزر بين العمل التحليلي ومشاريع المساعدة التقنية الملموسة على أكمل وجه، والتصدي للتحديات الإنمائية بصورة شاملة. واقترح أحد الوفود مناقشة تقرير أقل البلدان نمواً، جنباً إلى جنب مع تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، في حين دعا وفد آخر الأونكتاد إلى الاضطلاع بدور أكبر في التحليل المتعمق للقضايا الراهنة المتعلقة بالمفاوضات التجارية.

٤- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٧٣- قدمت أمانة الأونكتاد إطار الأونكتاد الجديد لضمان جودة الإحصاءات، الذي من شأنه أن يكفل للأونكتاد إنتاج ونشر عمليات مؤسسية وإحصائية وذات نواتج وفقاً للمبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية. وتكمن السمة المبتكرة لهذا الإطار في استحداث أداة للتقييم الذاتي لإعداد إحصاءات الأونكتاد واستعراضها بانتظام. وأثنى ممثلو عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين على الأونكتاد لريادته العمل في سياق عرض الإطار الأول المصمم خصيصاً وشددوا على أهمية التنفيذ المنسّق في جميع مجالات عمل الأونكتاد.

٧٤- وشددت الوفود على الدور الحاسم لإحصاءات الأونكتاد في قياس الإنجازات كمياً وتحديد الثغرات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالإحصاءات تشكل عنصراً محورياً في مساهمة الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة. وشجعت عدة وفود الأونكتاد على مواصلة تقديم إحصاءات تتسم بالجودة العالية والاستقلالية لإرشاد عمليات البحث والنقاش وصنع القرار، مشيرةً إلى الدور الحيوي لإحصاءات الأونكتاد في دعم رسم السياسات في البلدان النامية. واستشهدت بأمثلة من قبيل مساهمة إحصاءات الأونكتاد في اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية والتحليل الذي تناول النمو الشامل للجميع في المنطقة الأوروبية الآسيوية.

٧٥- ودعا أحد الوفود إلى تقييم ومناقشة مساهمات الأونكتاد الاستراتيجية في منظومة الأمم المتحدة ودوره فيها، في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي إتاحة هذه الوثيقة على الموقع الشبكي للمجلس.

٧٦- وأشارت أمانة الأونكتاد إلى نشرة الأونكتاد الصادرة مؤخراً بعنوان مقياس أهداف التنمية المستدامة – Sustainable Development Goal Pulse، والتي تعد نقطة انطلاق لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قياساً كمياً وعرض نتائج عمل الأونكتاد بشأن مسائل التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة المترابطة بصورة منهجية. ودعت الأمانة الدول الأعضاء إلى تقديم مقترحات لإدراج مشاريع وقضايا في النشرة الإلكترونية مستقبلاً.

٧٧- وأكدت بعض الوفود أهمية عمل الأونكتاد التقني والتحليلي، ولا سيما فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، وطلبت من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء على ما تحقق من تقدم ونتائج في هذه المجالات.

٧٨- ودعت بعض الوفود إلى بذل الدول الأعضاء والأمانة جهود متضافرة لكي تزيد إلى حد كبير من إبراز عمل الأونكتاد التقني والتحليلي والسياسي في منظومة الأمم المتحدة

والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عند مناقشة مسائل التجارة والتنمية ذات الصلة، لا سيما المسائل المتعلقة بالتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأقل البلدان نمواً والتصنيع. واقترح أحد الوفود بأن يقوم مكتب الأونكتاد في نيويورك بدور ريادي في الترويج لإسهامات الأونكتاد داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يضطلع الأونكتاد بدور نشط في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وفي منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، مثلما كانت مساهمته المباشرة في خطة عمل أديس أبابا.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف- افتتاح الدورة

٧٩- افتتح الدورةَ السادسة والستين لمجلس التجارة التنمية السيد سليم بدورة (لبنان)، رئيس المجلس في دورته الخامسة والستين المنتهية ولايته، في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٨٠- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٨١، المعقودة يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، السيد مايكل غافي (أيرلندا) رئيساً للمجلس في دورته السادسة والستين.

٨١- وقام المجلس بانتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس في دورته السادسة والستين، وذلك بانتخاب نواب الرئيس أثناء الجلسة العامة (الافتتاحية) ١١٨١. وسيتناول المجلس الترشيحات الباقية في وقت لاحق. وعليه، انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد مايكل غافي (أيرلندا)

نواب الرئيس: السيد لونديغ بوريفسورين (منغوليا)

السيد ماني براساد بهاتراي (نيبال)

السيد شاد بلاكمان (بربادوس)

السيد جوتو ديجوفو توس (الكاميرون)

السيد هانس بيتر يوغل (ألمانيا)

السيد (شيلدون بارنس (جامايكا)

السيدة أوكزان دومينتي (جمهورية مولدوفا)

السيد سيرجاي إيفانوف (الاتحاد الروسي)

المقرر: السيد توندي م. مصطفى (نيجيريا)

٨٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، اتفق المجلس على أن يشارك منسقو المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى المعترف بها في الأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

٨٣- أقرّ المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٨١، جدول الأعمال المؤقت للدورة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/66/1 (انظر المرفق الثاني).

دال- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

٨٤- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، التقرير المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة السادسة والستين للمجلس بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/66/L.1.

هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية
(البند ١(د) من جدول الأعمال)

٨٥- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، طلب المجلس أن ينظر المكتب الموسع في مسألة جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية، بغية الموافقة عليه في دورة المجلس التنفيذية التاسعة والستين في مطلع عام ٢٠٢٠.

واو- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
(البند ٩ من جدول الأعمال)

التقرير المُقدّم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

٨٦- انتخب المجلس، في جلسته العامة ١١٨٨، أعضاء الهيئة الاستشارية لفترة سنة واحدة، من حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٢٠، على النحو التالي: السيد إسماعيل باغاي حمانه (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والسيد عبدالله الرحبي (عُمان)؛ والسيد طاهر حسين أندرابي (باكستان)؛ والسيد دييغو أوليستيا فالنسيا (إكوادور)؛ والسيد بيدرو لويس بيدروسو كويستا (كوبا)؛ والسيد علاء يوسف (مصر)؛ والسيد كليوبا ك. مايلو (كينيا)؛ والسيد كريستوفر أونيانغا آبار (أوغندا)؛ والسيدة صوريا زاناردو (بلجيكا).

٨٧- وأعرب رئيس المجلس عن توقعه أن يتمكن المنسقون الإقليميون من تقدم أسماء للتعيينات الخمسة المتبقية في المستقبل القريب.

٨٨- ووافق المجلس أيضاً على أن يرأس رئيس المجلس الهيئةَ الاستشارية للفترة نفسها.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٨٩- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة لكي ينظر فيها[٢].

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٩٠- في الجلسة العامة الأولى ١١٨١، وافق المجلس على طلبين جديدين، الأول من الرابطة الأوروبية لأحواض السفن والمعدات البحرية (TD/B/66/R.1) والآخر من رابطة أمريكا اللاتينية للفولاذ (TD/B/66/R.2)، لمنحهما مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة العامة[٣].

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٩١- أقرّ المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١١٨٨، جدول الاجتماعات لعام ٢٠٢٠، بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩[٤].

عضوية الفرقة العاملة

٩٢- أقرّ المجلس، في جلسته العامة الختامية أيضاً، عضوية الفرقة العاملة على النحو التالي: الاتحاد الروسي وإكوادور وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين والعراق وفانواتو وملاوي.

٩٣- وأشار المجلس أيضاً إلى أن تسمية ١١ عضواً في الفرقة العاملة لا تزال منتظرة من أربع مجموعات إقليمية.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

٩٤- في الجلسة العامة الختامية ١١٨٨ أيضاً، أبلغ رئيس المجلس أعضاء المجلس بأن تركمانستان أبلغت الأمين العام للأونكتاد أن بلدها يعتزم أن يصبح عضواً في المجلس، وأنه رحب بتركمانستان باسم المجلس. وسيجري تحديث قائمة الأعضاء تبعاً لذلك[٥].

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٩٥- في الجلسة العامة الختامية، أُبلغ المجلس بأن الإجراءات التي اتُّخذت في دورته السادسة والستين لا تترتب عليها أي آثار مالية إضافية.

---

(٢) ترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بالهيئات الحكومية الدولية الحائزة على مركز لدى الأونكتاد، البالغ عددها ١١٥ هيئة حالياً.

(٣) ستصدر القائمة المستكملة بوصفها الوثيقة التي تحمل الرمز TD/B/NGO/LIST/25.

(٤) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للاجتماعات بوصفه الوثيقة TD/B/INF.244.

(٥) ستصدر قائمة الأعضاء المحدثة بوصفها الوثيقة TD/B/INF.245.

زاي- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٩٦- في الجلسة العامة الختامية، أبلغ الرئيس المجلس بأن المكتب الموسع سيستعرض جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والستين تحسباً للموافقة عليه في الدورة التنفيذية الثامنة والستين للمجلس، المقرر عقدها في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

حاء- مسائل أخرى
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٩٧- قدم رئيس مجلس التجارة والتنمية، في الجلسة العامة (الختامية) ١١٨٨ للمجلس، ثلاث قضايا للنظر فيها.

٩٨- ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة التجارة والتنمية، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ أتيحت في القاعة (المرفق الثالث).

٩٩- ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ أتيحت في القاعة (المرفق الرابع).

١٠٠- ووافق المجلس أيضاً على جدول الأعمال المؤقت المنقّح للدورة التنفيذية الثامنة والستين، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ أتيحت في القاعة (المرفق الخامس).

١٠١- وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً، ذكّر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بأنه طلب، في الجلسة العامة الافتتاحية، إدراج بند في جدول الأعمال عن الحوكمة والمساءلة والشفافية. وقد اعتمد جدول أعمال الدورة السادسة والستين للمجلس على أساس أن الموضوع سيناقش في اجتماعات المكتب. وقد اقترح الرئيس أيضاً إجراء مناقشات غير رسمية بشأن هذا الطلب، لكن لاحظ الممثل أن المجموعات الإقليمية الأخرى لم تبد اهتماماً يذكر بمناقشة هذه المسألة. وأكد رئيس المجلس أن مناقشات مستفيضة بشأن هذه المسألة جرت بالأحرى في المكتب الموسع، وكانت النتائج أنه التزم، بوصفه رئيس المجلس، ببدء مشاورات، في إطار أي سلطتي، بشأن مسائل الرقابة الإدارية في أقرب وقت ممكن والاستفادة من حسن النية التي أبداها جميع المندوبين والوفود في المناقشات والمشاورات. وذكر أنه يتوقع أن يبدأ العمل بشأن هذا الالتزام في أقرب وقت ممكن.

١٠٢- ولاحظ ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية أن المناقشات ستركز، على حد فهمه، على مسألة معرفة إن كان ينبغي إدراج بند في جدول الأعمال بشأن الإدارة في مناقشات المجلس أم لا، بينما أعرب أحد الوفود عن ميله إلى توسيع نطاق المشاورات الرسمية بحيث تشمل المسائل التي ترغب وفود أخرى في مناقشتها. وأوضح رئيس المجلس أنه التزم ببدء مشاورات

بشأن مسائل الرقابة الإدارية، واعتبر أن ثمة فرصة متاحة، وقال إنه يتطلع إلى المضي قدماً بشأن الاقتراح بحسن نية.

طاء- اعتماد التقرير

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٠٣- في الجلسة العامة الختامية ١١٨٨ لمجلس التجارة والتنمية، لاحظ رئيس المجلس أن دورة المجلس كانت قصيرة للغاية بحيث لا يسعه وضع مشروع تقرير، وأنه بالتالي، سوف يطبق الممارسة المتبعة للدورات التنفيذية. وعليه، سوف يحتوي التقرير على موجز للرئيس، والمقررات التي اعتمدت، والإجراءات وغيرها من المقررات التي اتخذها المجلس، وجداول الأعمال المؤقتة التي أُقرّت في إطار البند ١١ (مسائل أخرى)، وسيعكس وقائع الجلسة العامة الختامية، وسيتضمن المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة.

١٠٤- وأقر المجلس التقرير وأذن للمقرر بأن يقوم، في إطار سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة حسب الاقتضاء، مع مراعاة وقائع الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

مشروع مقرر يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه في دورتها الرابعة والسبعين

مكان انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٢٠

إن الجمعية العامة،

إذ تنوّه بالعرض الذي قدمته حكومة بربادوس لاستضافة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالعرض الذي قدمته حكومة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة منتدى الاستثمار العالمي وأسبوع التجارة الإلكترونية لآسيا،

تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والستين، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وبمقرره الوارد في هذا التقرير، وترحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة بربادوس لاستضافة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المرفق الثاني

جدول أعمال الدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية.

٢- الجزء الرفيع المستوى: انعدام المساواة – عائق أمام الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(أ) وسائل تحقيق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) السياسات التجارية وتأثيرها في أوجه انعدام المساواة؛

(ج) التنمية الرقمية: الفرص والتحديات؛

(د) التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والتحول الهيكلي.

٣- مناقشة عامة.

٤- التقرير السنوي للأمين العام.

٥- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

٦- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٧- دورة المؤتمر الخامسة عشرة.

٨- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٩- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

(أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(هـ) عضوية الفرقة العاملة؛

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)؛

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

١٠- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية.

١١- مسائل أخرى.

١٢- اعتماد التقرير.

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة التجارة والتنمية

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣- تقرير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

'١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛

'٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛

'٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

'٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة؛

'٥' اجتماع الخبراء المعني بتعزيز الأنشطة المضيفة للقيمة وتحسين القدرة الإنتاجية المحلية عن طريق التمكين الاقتصادي المحلي؛

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة؛

(ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

٤- التجارة والقابلية للتأثر:

(أ) الدول الجزرية الصغيرة النامية: بلدان الصغيرة وتحديات كبيرة؛

(ب) الاعتماد على السلع الأساسية: الدولة المعرّضة للتأثر؛

(ج) معالجة أوجه الضعف متعددة الجوانب: تيسير التجارة والنقل؛

٥- تقرير مرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

٦- مسائل أخرى.

٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣- تقرير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة؛

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٤- الاستثمار والمشاريع من أجل التنمية

(أ) اجتماع المائدة المستديرة للسفراء في جنيف الخاص بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تسخير إطار الاستثمار للتنمية المستدامة؛

٥- التحول الهيكلي والصناعة ٤-٠ وعدم المساواة: التحديات التي تواجهها سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٦- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

٧- مسائل أخرى.

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٢- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

٣- الاستثمار من أجل التنمية.

٤- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا - قواعد المنشأ لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

٥- اقتناص القيمة في الاقتصاد الرقمي.

٦- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

٧- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.

٨- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية.

٩- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

١٠- العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

١١- تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس.

١٢- مسائل أخرى.

١٣- اعتماد التقرير.

المرفق السادس

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
إسبانيا
إستونيا
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
أيرلندا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
دولة فلسطين
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السنغال

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/66/INF.1.

السودان	الكونغو
السويد	كينيا
سويسرا	لبنان
شيلي	ليسوتو
صربيا	مدغشقر
الصين	مصر
عمان	المغرب
غابون	المكسيك
غامبيا	المملكة العربية السعودية
غواتيمالا	منغوليا
غيانا	موزامبيق
فرنسا	ميانمار
الفلبين	ناميبيا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	النمسا
فنلندا	نيبال
قطر	نيجيريا
قيرغيزستان	الهند
كندا	هندوراس
كوبا	الولايات المتحدة الأمريكية
كوت ديفوار	اليابان
كوستاريكا	اليمن

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية – الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب

٣- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التابعة للأمم المتحدة التالية أسماؤها مُمثلة في الدورة:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية أسماؤها مُمثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الاتحاد الدولي للاتصالات

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة:

الفئة العامة

جمعية أفريقيا ٢١

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

منظمة القرية السويسرية